هل مسألة تحكيم الشريعة مسألة خلافية ؟!!!
ما سمعنا بهذا في آبائنا الأولين!!!

أبو يونس العباسي

الحمد لله وحده , والصلاة والسلام على من لا نبي بعده , سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم , وعلى آله وصحبه ومن سار على دربه وسلم تسليما كثيرا وبعد :

وحجتهم : أن المسألة فيها خلاف

-في الواقع المرير الذي نحياه , يأتي الإنسان لينافح عن الحق , ومعه من الحجج والبراهين , والأدلة الدامغة ما معه , إلا أن مخالفه لا يذعن للحق الذي معه , بحجة وما أسخفها من حجة , وفي نفس الوقت ما أكثر انتشارها بين الناس ,يردون على حججنا الدامغة بقولهم : المسألة فيها خلاف !!!

وهذا هو حال المسألة التي سنتحدث عنها " دخول المجالس الوثنية وترك تحكيم الشريعة الربانية "

مسألة تحكيم الشريعة من مسائل العقيدة والإيمان

لا بد أن نقول بادئ ذي بدئ , بأن مسألة تطبيق الشريعة قضية عقدية من قضايا التوحيد , بل هي قضية من أصول العقيدة والتوحيد , الذي لم يختلف عليه سلف الأمة - رضي الله عنه - فالعقيدة لا اختلاف فيها , حتى بين الأنبياء والرسل -عليهم السلام- قال الله تعالى : "إن الدين عند الله الإسلام" وقال جل جلاله:"ون يبتغ غير الإسلام دينا فلن يقبل منه وهو في الآخرة من الخاسرين" والنبي صلى الله عليه

وسلم يقول كما عند أحمد وصححه الألباني من حديث أبي هريرة : "والأنبياء أولاد علات أمهاتهم شتى ودينهم واحد ".

الخلاف يكون في الفروع أما في الأصول فلا

-أما الأمور الفقهية , فالخلاف فيها حاصل بين الأنبياء وبين السلف _ رضي الله عنهم وأرضاهم _ قال الله تعالى :"لكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجا" إذن فتحكيم الشريعة مسألة عقدية من أصول الإيمان ليس فيها خلاف على الإطلاق والخلاف الموجود اليوم خلاف شاذ لم يعرفه سلف الأمة إلا من التتار وفي زمنهم وكفرهم العلماء على فعلهم هذا.

هل العمل بتوحيد الألوهية مسألة فيها خلاف ؟!!!

ما هو حكم العمل بتوحيد الألوهية ؟ مسألة فيها خلاف , أليس كذلك؟!! لو قلت هذا لكفرت وارتددت عن الإسلام , إذن فاعلم أن تحكيم الشريعة من توحيد الألوهية , ودليل ذلك قوله تعالى :" إن الحكم إلا لله أر ألا تعبدوا إلا إياه "وبجمع الشطر الأول "إن الحكم إلا لله"مع تفسيره في الشطر الثاني " أمر ألا تعبدوا إلا إياه" يتبين أن تحكيم الشريعة من توحيد الألوهية , ذلكم التوحيد الذي دعت إليه الرسل قاطبة , قال الله تعالى في ذلك:"وما أرسلنا من قبلك من رسول إلا نوحي إليه أنه لا إلا أنا فاعبدون "

هل يجوز أن يكون هناك خلاف في جواز التلبس بالكفر والشرك ؟!!!

إذا وصف الله عملا بأنه كفر , فهل يجوز أن يكون هناك خلاف في جواز التلبس بهذا الكفر أو عدم الجواز ؟!!!بالتأكيد لا , وتحكيم القوانين الوضعية ومضاهاتها بالأحكام الربانية ودخول المجالس الوثنية التشريعية كفر لقوله تعالى:"ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون "

إذا وصف الله عملا بأنه شرك , فهل يجوز أن نختلف في حكم الوقوع بهذا الشرك أو عمله ؟ أظن أن البعض سيجيب : "مسألة خلافية"!!! وتحكيم القوانين الوضعية والدساتير الأرضية والأعراف القبلية من هذا القبيل , من الشرك الذي لا يغفره الله تبارك وتعالى , قال الله تعالى :"ولا يشرك في حكمه أحدا "وقال :"أم لهم شركاء شرعوا لهم من الدين ما لم يأذن به الله "

[**العلمانيون والمتأسلمون في الميدان**]

-والفرق بين العلمانيين وبين من يسمون بالإسلاميين البرلمانيين أن العلمانيين لا يحكمون الشريعة في حياتهم البتة , إلا في أمور بسيطة جدا , فجرمهم هذا كفر خالص , أما الإسلاميين البرلمانيين فهم يحكمون الله وغيره , فهم مشركون في الحاكمية من هذه الزاوية, وهذا هو حكم الله تبارك وتعالى فيهم , وليس حكمي فما أنا ألا رجل مكلف مثلي مثلهم , لو فعلت ما فعلوا , لحكم على مثل ما حكم عليهم - أسأل الله السلام لي ولكم وللمسلمين

- قال الله تبارك تعالى :"إن الله لا يغفر أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء"

من الذي يحلل الحلال ويحرم الحرام؟

من هو ربكم ؟ من الذي يحلل الحلال ويحرم الحرام؟ بالتأكيد هو الله والله وحده, فهل يجوز أن تكون الإجابة على هذا السؤال :"مسألة خلافية " , إن الذين يحكمون القوانين الوضعية ويستندون إليها ويضفون عليها هالة من الشرعية , ويضاهونها بالأحكام الربانية, هؤلاء اتخذوا مع الله آلهة أخرى وأربابا شتى من حيث يشعرون أو لا يشعرون ,قال الله تبارك وتعالى :"اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ وَالْمَسِيحَ ابْنَ مَرْيَمَ وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا إِلَهًا وَاحِدًا لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ سُبْحَانَهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ " قال عدي بن حاتم وكان قد سمع الرسول وهو يقرأها وكان إذ ذاك نصرانيا : والله ما عبدناهم فقال له الرسول : أم يحلوا لكم الحرام ويحرموا عليكم الحلال فأطعتموهم ؟ قال: بلى
فقال له الرسول صلى الله عليه وسلم :فتلك عبادتهم .
-إن من يستند إلى القوانين الوضعية ويلتزم بها ويلزم بها غيره , كما هو حال البرلمانيين الإسلاميين والعلمانيين , حتى ولو كانت موافقة للشريعة , فهو ممن عبد الطاغوت أو ممن عبد مع الله غيره, إذ الإيجاب والتحليل والتحريم , والإلزام والأمر والنهي , والتحسين والتقبيح , والزين والشين والحكم والخلق , لله ولله وحده , فهلا عقلتم ذلك , أيها البرلمانيون علمانييون وإسلاميون , هذه هي العبودية لله وحده , فهل من يستند للقوانين في حل قضاياه وفض

نزاعاته عبد الله ؟ !!! بالتأكيد ستقولون
":مسألة خلافية" !!!
الحكم لمن ؟ لله أمم للشعب ؟ إياكم أن تقولوا
":مسألة خلافية "الحكم لله ولله وحده , فهل
يجوز أن تكون الإجابة على هذا السؤال "مسألة
خلافية "إن الديمقراطية هي :"حكم الشعب
للشعب"والمجالس التشريعية الوثنية إفراز من
إفرازات الديمقراطية , وما تولد من حرام فهو
حرام بل إذا اجتمع الحرام مع الحلال غلب
الحرام , فكيف بما كان حراما خالصا , حقا إن ما
بني على باطل فهو باطل , بعد هذا كيف
سنفهم إن دخول البرلمانات مسألة خلافية وان
ترك تحكيم الشريعة مسألة خلافية؟!!! ولقد
حاولت كثيرا أن أفهم ذلك فلم أستطع أن أفهم
ذلك البتة, اللهم ثبتني على الحق والمسلمين
إلى أن نلقاك . بل كيف سنفهم وسنقبل من
البرلمانيين الإسلاميين ومشايخ الأحزاب
إشادتهم بالديمقراطية ومدحهم وإطراءهم
للديمقراطية , سبحانك ربي هذا بهتان عظيم .
هل ما ينفي عنك الإيمان مسألة خلافية ؟!!!
إذا قال لك الله بأن ترك تحكيم الشريعة ودخول
البرلمانات ينفي عنك الإيمان , فهل ستكون
مسألة دخول البرلمانات وترك تحكيم الشريعة
مسألة خلافية ؟ قال الله تعالى :"فَلَا وَرَبِّكَ لَا
يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا
يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا
تَسْلِيمًا " وقال الله تعالى :" أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ
يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ آمَنُوا بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ
قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَنْ يَتَحَاكَمُوا إِلَى الطَّاغُوتِ وَقَدْ

أُمِرُوا أَنْ يَكْفُرُوا بِهِ وَيُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُضِلَّهُمْ ضَلَالًا بَعِيدًا "

هو كفر أيا كان فاعله

-إنني عندما أرى البرلمانيين الإسلاميين يستندون ويحتجون بالقوانين الوضعية ويضاهون بها تعاليم السماء وأحكام الشريعة الغراء أتذكر قول الله تعالى :"إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ وَيُرِيدُونَ أَنْ يُفَرِّقُوا بَيْنَ اللَّهِ وَرُسُلِهِ وَيَقُولُونَ نُؤْمِنُ بِبَعْضٍ وَنَكْفُرُ بِبَعْضٍ وَيُرِيدُونَ أَنْ يَتَّخِذُوا بَيْنَ ذَلِكَ سَبِيلًا أُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ حَقًّا وَأَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ عَذَابًا مُهِينًا "

أبو يونس العباسي

غزة العزة